إقتصاد

وزارة الطاقة شريان مختنق بيضون: لا اقتصاد ولا تنمية من دون طاقة

في بلد اعتاد ان يسير على حافة الازمات، تظل وزارة الطاقة والمياه واحدة من اكثر المؤسسات الحكومية تأثيرا على مصير الاقتصاد. فكما يقال لا اقتصاد من دون طاقة، ولا تنمية من دون بنى تحتية قادرة على توفير الكهرباء والمياه. لكن في لبنان، تحولت الطاقة الى عبء اقتصادي، بدل ان تكون محركا للنمو

ارقام قاتمة ترسم المشهد، فوفقا لتقارير البنك الدولي تسببت ازمة الكهرباء وحدها بخسائر تجاوزت 40 مليار دولار منذ التسعينات، فيما يعاني اكثر من 80% من اللبنانيين من انقطاع الكهرباء لساعات طويلة يوميا، مما اجبرهم على اللجوء الى المولدات الخاصة.

"الامن العام" التقت المدير العام السابق للاستثمار في وزارة الطاقة والخبير في المعهد اللبناني لدراسات السوق غسان بيضون.

■ الى اي مدى يتحمل قطاع الطاقة مسؤولية تدهور الاقتصاد؟

□ تلعب وزارة الطاقة دورا محوريا في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تدخلها في ادارة قطاعات الكهرباء والمياه والنفط، باعتبارها من مصالح الدولة الحيوية، التي ناطت المادة 66 من الدستور بوزير الطاقة تطبيق القوانين التي ترعى شؤون مختلف مؤسساتها وهيئاتها العامة والخاصة المرخص لها، وبالتحديد من خلال الوصاية والرقابة المفترض ان يمارسها على مؤسسة كهرباء لبنان التي تحتكر قطاعات الانتاج والنقل والتوزيع. نتيجة احداث العام 1975، تحولت مؤسسة كهرباء لبنان الى عبء على الدولة وماليتها، بسبب الاضرار التي كانت تصيب منشاتها وتعطل قدرتها على الانتاج، وعدم القدرة على الجباية وتزايد استمداد الطاقة بطرق غير شرعية، وعدم كفاية التعرفة لتغطية تكلفة الانتاج، والعجز المتصاعد في موازنتها، وتحميل عجز المحروقات لخزينة الدولة من خلال الصندوق المستقل للمحروقات. هذه

المدير العام السابق للاستثمار في وزارة الطاقة والخبير في المعهد اللبناني لدراسات السوق غسان بيضون.

> **تحتل الطاقة رأس قائمة الاصلاحات**

العوامل مجتمعة كانت من اهم اسباب عجز مالية الدولة بين 1982 و 1992، ولاحقا من خلال منح المساهمات والتمادي باعطاء سلف الخزينة المخالفة للقانون، والتي بلغ حجمها المتراكم عشرات المليارات من الدولارات على مدى ثلاثة عقود، احتسبت خلالها على سعر صرف الثابت والمدعوم مما ادى الى استنزاف احتياطيات مصرف لبنان، وساهم بشكل رئيسي في انهيار مالية الدولة وافلاس الخزينة، والحق اضرارا فادحة بمختلف قطاعات الاقتصاد، بسبب عجز كهرباء لبنان عن تأمين الطاقة اللازمة لأنشطتها واضطرارها للجوء الى المولدات الخاصة العاملة على الفيول او الديزل بتكلفة انتاج عالية ادت الى الحد من ارتفاع أسعارها، والحد من قدرتها التنافسية وعلى التصدير، والتي شملت القطاع السياحي.

■ هل هناك نية حقيقية لاجراء اصلاحات جذرية، ام ان الحلول الحالية مجرد مسكنات؟

□ استمرت ازمة الكهرباء على حالها من 1975 حتى اواخر 1993، حيث بوشر العمل على وضع برنامج لاصلاح المنشات والشبكات وتأهيلها. وقد تضمنت خطة 2000 للاعمار والانماء فصلا للكهرباء على مرحلتين: الاولى شملت تأهيل محطات الانتاج وشبكات النقل والتوزيع. ولحظت الثانية تجهيز معملين جديدين في الزهراني ودير عمار، بقدرة 850 ميغاواط، بحيث استطاعت المؤسسة تأمين التغذية بالتيار لمنطقة بيروت الكبرى والجبل، حوالى عشرين ساعة يوميا. ولتغطية بقية المناطق، وضعت خطة لتجهيز 4 توربينات غازية اضافية في بعلبك وصور واستمداد الطاقة من سوريا. وقد شملت هذه المرحلة تنفيذ مشاريع بتمويل من مصارف تجارية لبنانية، اضافة الى زيادة القدرات الانتاجية وتطوير شبكات النقل والتوزيع ومحطات التحويل، وتمديد خطوط هوائية في الشمال والبقاع، وانشاء 7 محطات تحويل للتوتر العالي، وتطوير شبكة النقل في بيروت، وتمديد كابلات مطمورة لنقل الكهرباء من الزهراني ودير عمار الى بيروت. لقد اكتمل بذلك نهوض القطاع بعد الانهيار الذي شهده خلال السنوات السابقة، وبدأت المؤسسة تحقق ارباحا على تعرفة 1994، غير انه كان يفترض تشغيل المعامل على الغاز وتحقيق وفر سنوي يبدأ بـ 300 مليون دولار. بذلك، يكون قطاع الكهرباء قد شهد مرحلة نهوض بين انهيارين للعملة الوطنية، الاول بين العامين 1982 و 1992، والثاني اعتبارا من تشرين الاول 2019، ولا تزال الدولة تتحمل تداعياته الخطيرة وكذلك المواطن ومختلف قطاعات الاقتصاد. غير ان استكمال هذا النهوض كان يقتضي تلبية تنامي الطلب على الكهرباء، وتأمين تغذية مستقرة ومستدامة تسمح برفع التعرفة وتحقيق التوازن المالي للمؤسسة، واعفاء خزينة الدولة من اعباء عجز المحروقات، وتأمين التنافس ضمن قطاع التوزيع لتوفير افضل خدمة، وخفض الهدر الى حده الادنى، وتحسين الفوترة والجباية والتحصيل. كان الحل في قانون تنظيم قطاع الكهرباء رقم 2002/462، المبني على اشراك القطاع الخاص في قطاعي انتاج وتوزيع ◄

مقال

ثقة مفقودة بين "مصرف" الإسكان والصناديق العربية

في وطن يترنح تحت وطأة الانهيار، تبدو محاولات النهوض اشبه بجهد يائس لإعادة بناء ما سحق تحت عجلات الفساد والاهمال. في قلب هذا المشهد السوداوي، يقف مصرف الاسكان اللبناني، مؤسسة من المفترض ان تكون صرحا لدعم المواطنين الباحثين عن مأوى، لكنها وجدت نفسها اسيرة لأزمة تفوق قدرتها على التحمل. الى جانبه، تراقب الصناديق العربية المشهد بحذر، مترددة في مد يد العون لنظام مصرفي بات رمزا لانعدام الثقة والتلاعب بمصير المودعين.

لطالما كانت الصناديق العربية، على رأسها الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واليوم صندوق قطر للتنمية، رافدا اساسيا لدعم الاقتصاد اللبناني. لم تكن هذه الصناديق مجرد مصادر تمويل، بل كانت بوابة للأمل، تمد يدها الى بلد كان في زمن ليس ببعيد، يعرف بريقه الاقتصادي ورصانته المصرفية. لكن في ظل الانهيار، تبدلت المعايير، وتلاشت الثقة كما يتلاشى الحلم في ظل الواقع المرير.

حين قدم الصندوق العربي قرضا بقيمة 165 مليون دولار لمصرف الاسكان، كان الهدف واضحا: مساعدة اللبنانيين على امتلاك منازل تقيهم برد العراء ولهيب الازمات. هناك امكان مناقشة لتقديم قرض ميسر بقيمة 100 مليون دولار من صندوق قطر للغاية عينها. لكن السؤال الذي طرح نفسه بقوة هو: كيف يمكن لمصرف يعمل ضمن نظام مصرفي منهار ان يؤدي دوره بفعالية؟ كيف له ان يوزع القروض وهو جزء من منظومة تحتجز اموال المودعين وتتهرب من دفعها؟

منذ عام 2019، والمصارف اللبنانية تعيش ازمة ثقة غير مسبوقة. فقد جمدت الودائع، وانهارت قيمة العملة الوطنية، وتحولت المصارف من مؤسسات يفترض ان تكون ملاذا آمنا للأموال الى كيانات متهمة بالاحتكار والاحتيال. في خضم هذه الفوضى، يجد مصرف الاسكان نفسه في موقف حرج، فهو مطالب بلعب دور الاقراض السكني، في وقت لم يعد فيه اللبناني قادرا على تصديق وعود القطاع المصرفي.

من جهة اخرى، لم تعد الصناديق العربية مستعدة لضخ اموالها من دون ضمانات صارمة. فالتمويل الخارجي ليس مجرد دفعة مالية، بل هو التزام يتطلب بيئة اقتصادية مستقرة، وهو امر يفتقر اليه لبنان اليوم. كيف يمكن للصناديق ان تمول مشاريع اسكانية في بلد لم يعد قادرا على ضبط اسعار العقارات، ولم يعد يملك سياسة اسكانية واضحة؟

في النهاية، يبقى المواطن اللبناني هو الضحية الاكبر. فهو، الذي كان يحلم يوما بامتلاك منزل عبر قرض ميسر، اصبح عاجزا عن تأمين الاساسيات. حتى القروض التي يعلن عنها مصرف الاسكان، والتي تبدو كطوق نجاة، سرعان ما تصطدم بجدار الواقع. فالشروط صعبة، والفائدة على القرض مرتفعة، والمبالغ الممنوحة لم تعد كافية لشراء شقة متواضعة في ظل التضخم الهائل.

ما بين مصرف متردد وصناديق مشككة، ومصارف متعثرة تنتظر وضع يدها على المردود، يبدو مستقبل الاسكان في لبنان معلقا بخيوط واهية. فإما ان تستعاد الثقة عبر اصلاحات جذرية تضمن استخدام الاموال في مشاريع فعلية، وإما ان تبقى القروض مجرد ارقام تضاف الى سجلات الوعود التي لم تتحقق، تماما كما ضاعت اموال المودعين في متاهات النظام المصرفي اللبناني.

عصام شلهوب

إقتصاد

◄ الكهرباء، وتعيين الهيئة الناظمة لإعطاء تراخيص واذونات الانتاج، لتلبية التنامي الطلب المطرد على الطاقة نتيجة تنامي الاقتصاد والتوسع العمراني.

■ ما هي التحديات السياسية التي ادت الى الفشل في معالجة ازمة الكهرباء وتنفيذ الاصلاحات؟

□ من الناحية السياسية، ان تدخل وزير الطاقة المباشر في شؤونها خلافا للقانون، وانعكاسات هذا التدخل المغطى احيانا من مجلس الوزراء، على قطاعات اساسية، اثر بشكل مباشر على الانتاجية وعدم الاستقرار الاقتصادي، في ظل الازمات المتلاحقة التي مر فيها لبنان ولا يزال. ان عدم التزام وزراء الطاقة المتعاقبين تعيين الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء المنشأة بموجب القانون 462/ 2002 ، كان وراء الفشل في استكمال معالجة ازمة الكهرباء، فاستمرت تحتل رأس قائمة الاصلاحات والمطالب المحلية والخارجية لتحرير اموال المساعدات من برامج الدعم المعلقة على تنفيذ الاصلاحات المطلوبة، واحداث تغيير ملموس على الارض يكون مقنعا. اما من الناحية العملية التقنية، فقد جرت محاولات كثيرة لم تنجح في معالجة ازمة الكهرباء.

■ ما الاسباب الرئيسية التي ادت الى فشل المعالجة وانهيار قطاع الكهرباء في لبنان؟

□ خلال حزيران 2010، وافق مجلس الوزراء على ورقة سياسة قطاع الكهرباء، باعتبار الكهرباء سلعة استراتيجية. وقد انبثق عن هذه الخطة القانون 181/ 2011، والتي كان يجب ان تنفذ مع نهاية 2015، لكنها فشلت. استمر استنزاف مالية الدولة والعجز في ميزان المدفوعات، مما ادى الى افلاس الخزينة ونفاد احتياطيات مصرف لبنان من العملات الصعبة، وانهيار العملة الوطنية، وعجز مصرف لبنان عن تمويل شراء المحروقات، وتوقف الدولة عن دفع ديونها وتراجع تصنيفها الى ادنى الحدود. ان عجز مؤسسة كهرباء لبنان عن تسديد مستحقاتها للبواخر وللموردي قطع الغيار، وتعذر اقدام القطاع الخاص على الاستثمار في بناء معامل الانتاج، على الرغم من نفاذ القوانين المنظمة لهذه الشراكة، وتعذر تمويل المشروع من المصارف المحلية والخارجية مع ارتفاع مخاطر عدم استرداد الاموال المستثمرة من الدولة او من مؤسسة كهرباء لبنان.

> **مؤسسة كهرباء لبنان عبء على الدولة وماليتها**

■ هل يمكن تحقيق شراكة فعالة مع القطاع الخاص لحل ازمة الكهرباء؟

□ ساهم الفشل في الانهيار الثاني للعملة الوطنية اعتبارا من العام 2019، وافلاس الخزينة وانهيار الاقتصاد، بحيث توقفت الدولة عن دفع ديونها وتراجع تصنيفها الى حدود متدنية، وانعدمت بذلك اي امكانية لإقدام القطاع الخاص على الاستثمار في بناء معامل انتاج جديدة على الرغم من وجود القوانين التي تنظم عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

■ هل النفط والغاز فرصة ضائعة ام مجرد امل اقتصادي؟

□ في لبنان المثقل بالديون وبأزمة مالية عميقة ناتجة من سياسات خاطئة وسوء ادارة قطاع الطاقة اللذين اديا الى عجز تراكم في موازنته على مدى اكثر من اربعة عقود، تكتسب المباشرة باستخراج واستثمار ثروته من النفط والغاز اهميتها من الحاجة لتحقيق ايرادات للدولة تسمح لها بسداد ديونها واعادة اموال المودعين، وتحقيق فوائض في موازناتها المستقبلية بحيث تستطيع تحقيق نمو اقتصادي مستدام. فضلا عن ضمان امنها الطاقوي من خلال تأمين مصدر موثوق ومستدام من الغاز اللازم لانتاج الكهرباء بكلفة متدنية ومن النوعية الصديقة للبيئة، ناهيك بتحريرها من قيود وصاية مؤسسات التمويل الدولية المعيقة لاستقلاليته في التخطيط للمستقبل وفق رؤية وطنية تراعي خصوصية ظروفه واولويات حاجاته. الاجابة عن هذا التساؤل ترتبط بحقيقة 3 مسائل تعتبر حاسمة في تقدير مدى جدية وجود ثروة من النفط والغاز تكمن تحت المياه الاقليمية اللبنانية، وما اذا كانت تتوافر بكميات تجارية. المسألة الاولى ترتبط بتحديد نطاق وجود هذه الثروة، والثانية بصحة الترسيم البحرية من الجهات الثلاث جنوبا وغربا وشمالا، والثالثة بجدية واستقلالية الشركات الملتزمة لعمليات الحفر، والتنقيب عن سياسة الدول الكبرى الطاقوية التي تسعى للتحكم بثروات الدول الاصغر والاضعف، بدليل ان توافر المعلومات عن وجود ثروة نفطية في لبنان ليست جديدا، بل يعود الى اربعينات القرن الماضي بالنسبة الى الخارج والى السبعينات بالنسبة الى الداخل.

■ لماذا تأخرت نتائج الاستكشاف رغم توقيع اتفاقات مع شركات عالمية؟

□ ان جميع الملفات الاقتصادية في العالم لها ارتباط بأبعاد سياسية وليس فقط في لبنان الاكثر تأثرا في هذا المجال، وبشكل خاص ملفات النفط والغاز الاكثر ارتباطا وتأثرا بالمستوى السياسي.

■ ماذا نترقب من معاودة عمليات الحفر والتنقيب؟

□ لبنان في انتظار تقرير شركة توتال حول نتائج الحفر، والتركيز فيه ليس فقط على النواحي السلبية منها وانما الاضاءة ايضا على النواحي الايجابية، لاسيما انه من غير الممكن عدم وجود غاز لدينا، فيما هناك بلدان مجاورة منها مصر واسرائيل وقبرص تحفر مئات الابار، ولبنان لم يحفر خلال 15 سنة سوى بئرين. بنتيجة المقارنة يبدو الامر غير منطقي في هذه المعادلة، وكأننا محرومون من نشاط الحفر وهذا امر يجب ان يتغير خلال المرحلة المقبلة.

■ ماذا ينتظر لبنان؟

□ هناك موضوع العرضين المقدمين حول البلوكين 8 و10 خلال دورة التراخيص الثانية، ولبنان ينتظر عودة توتال للمباشرة بالاعمال عليهما وفق الشروط التي وضعتها الدولة اللبنانية، والالتزام بحفر البئر الثانية في البلوك رقم 9. لدينا دورة التراخيص الثالثة، وننتظر من الحكومة الجديدة الموافقة على الضوابط الرئيسية المقترح اضافتها من وزارة الطاقة، لتوفير مشاركة عدد اكبر من الشركات. هناك 10 بلوكات، ونحتاج الى ضم شركات اخرى يمكن ان تكون اصغر، ففي العالم هناك شركات اصغر تحقق نتائج افضل من الشركات الكبرى، وبالتالي من الضروري فتح المجال لدخول عدد اكبر من الشركات. الموضوع عالق عند مجلس الوزراء، ولم يوضع الملف على جدول الاعمال، ولم يتخذ قرار في شأنه بعد. لكن لا بد ان يكون من اولويات الحكومة الجديدة بعد نيلها الثقة، بحيث تستفيد من السنة والنصف سنة المتاحة لها، وان تحاول انجاز اقصى ما يمكن انجازه في مجال استكمل انشطة التنقيب والحفر. تجدر الاشارة الى الارتباط المباشر بين باستخراج النفط والغاز، وتنفيذ استراتيجيات قطاع المياه والطاقة المعروض على البنك الدولي، وقد ابدى استعداده لتمويلها.

■ كيف يمكن للبنان الاستفادة من ثروته النفطية والغازية؟

□ لبنان الذي لم يعد اجمالي ناتجه السنوي المحلي 20 مليار دولار، يتوقع ان يجني خلال السنوات المقبلة عشرات مليارات الدولارات، القادرة على احداث تغيير جذري في اقتصاده. كما يمكن ان تؤدي الاتكالية على هذا المورد، الانعكاس سلبا على القدرات التنافسية لبقية قطاعات لبنان الاقتصادية. لذا، سيكون عليه السعي الى تحقيق تنمية مستدامة تبنى على تخطيط سليم يشمل كيفية انفاق الموارد المالية المرتقبة من الغاز والنفط، وذلك عملا بأحكام قانون الموارد البترولية التي تفترض ايداع عائدات هذه الموارد في صندوق سيادي وفق قانون خاص يحدد الضوابط اللازمة للحؤول دون تحوله الى صندوق اسود على غرار غيره من الصناديق والهيئات التي تحوم حولها شبهات الفساد. على الصندوق السيادي ان يشمل اطراف الجغرافيا اللبنانية كافة، وفق اهداف واستراتيجيات استثمارية واضحة المعالم والبنود في تحديدها ادوات الاستثمار في الاسواق المحلية والدولية، ووفق قواعد وآليات مالية سليمة تحدد علاقة هذا الصندوق بالمالية العامة وتتسم بالشفافية. تجدر الاشارة ايضا الى اهمية تطبيق القانون المتعلق بتأهيل مصافي النفط اللبنانية، بحيث تكون جاهزة لتوفير حاجات قطاع الكهرباء والسوق المحلية من المحروقات بمختلف مشتقاتها، بما يؤدي الى وفورات مالية كبيرة في تكاليف الانتاج وفواتير المواطنين وتخفيف الضغط على ميزان المدفوعات وتحسين وضعيته.

ع. ش